

للشركات المتأخرة في التقدم بالتقارير

مركز قطر للمال يعلن سياسة الغرامات

الدوحة - الوطن الاقتصادي

نشرت هيئة تنظيم مركز قطر للمال سياستها حول فرض الغرامات المالية على الشركات المخولة التي تتأخر في التقدم بالتقارير إلى هيئة تنظيم مركز قطر للمال.

تعتبر هيئة تنظيم مركز قطر للمال هذه التدابير أدوات مهمة في الحفاظ على مناخ مالي منظم بشكل جيد. ومن المتوقع أن تؤدي هذه السياسة إلى تشجيع ثقافة الامتثال بين الشركات التابعة لمركز قطر للمال لتقديم تقاريرها في الأوقات المحددة.

استشارية بدأت في ديسمبر ٢٠٠٨ وتلقت هيئة تنظيم مركز قطر للمال العديد من الردود خلال الفترة الاستشارية وقد تم أخذها في الاعتبار عند التحضير للنسخة النهائية لهذه السياسة. ترحب هيئة التنظيم بالتعليقات البناءة ويسرها اشتراك الشركات المخولة بهذه المسألة وبغيرها من المسائل. وتؤمن هيئة التنظيم بأن مشاركة الشركات المخولة وغيرها من الكيانات التابعة لمركز قطر للمال في العملية الاستشارية ستساهم في تطوير السياسات الفعالة والعادلة.

وفي حين تركز هذه السياسة على فرض الغرامات على التقارير المتأخرة، فإن هيئة التنظيم تستمر في تشجيع الشركات على تقديم إشعارات مسبقة في حال واجهت

المحدد.

يمكن الاطلاع على السياسة المعروفة بسياسة لوائح الخدمات المالية للعام ٢٠٠٩ (الخدمات المالية، التقارير المتأخرة) على موقع هيئة تنظيم مركز قطر للمال الإلكتروني: http://www.compiinet.com/net_file_store/new_rulebooks/q/1/QFCRA_Policy_2009-01.pdf

ومركز قطر للمال هو مركز مالي ومركز أعمال قامت بتأسيسه حكومة قطر ومقره الدوحة. تم إنشاء المركز بهدف اجتذاب مؤسسات الخدمات المالية العالمية وأهم الشركات المتعددة الجنسيات ويهدف تشجيع المشاركة في سوق الخدمات المالية المتنامية في قطر وفي أجزاء أخرى من المنطقة. يعمل مركز قطر

وبنية أعمال من الدرجة الأولى العاملة فيه. تم إنشاء مركز قطر للمال بموجب قانون مركز قطر للمال وقد بدأ أعماله في ١ مايو ٢٠٠٩. وهيئة تنظيم مركز قطر للمال مستقلة تم تأسيسه بموجب قانون مركز قطر للمال. تقو الشركات التي تقدم الخدمات لقطر للمال أو انطلاقاً منه سلسلة كبيرة من السلطة بتحويل الشركات والأفراد وتأديبها عند الضرورة. وتتمتع قطر للمال بالسلطة القانونية العالمية، تمت صياغة لنماذج القوانين المعتمدة